معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (252)

إدارة الزراعة المصرية
فى إطار التغيرات المحلية والدولية

الباحث الرئيسى

أ.د. عبد القادر دياب

فبراير 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

إدارة الزراعة المصرية
فى إطار التغيرات المحلية، والدولية

اعداد

أ.د. عبد القادر دياب

مركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وإدارة المشروعات

القاهرة 2012

"مستخلص"

تشكل السياسات الزراعية وأدواتها المحاور الأساسية لإدارة القطاع الزراعي، كما أن لهذه السياسات أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها والتى لا يمكن تحديدها بمعزل عن إتجاهات السوق العالمية للغذاء والتى سجلت تغيرات متسارعة فى السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها فى الحسبان ...كذلك هناك أيضاً التوجه المصري نحو التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول حوض النيل بما قد ينطوى عليه من تعاون فنى أو إستثمار أو تبادل تجاري زراعي قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية، وبما يمثل بعداً أخر له أعتباراته فى تحديد سياسات وبرامج إدارة القطاع الزراعي ...ويسبق ذلك أيضاً البحث فى الموارد الزراعية المتاحة فى الزراعة المصرية وفى أنماط استغلالها وإنتاجيتها للكشف عن الفرص المتاحة والطاقات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى، إلى جانب البحث فى المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية المحلية.

وتحقيقا للإعتبارات السابقة تضمنت الدراسة البحث فى المزايا النسبية للزراعة المصرية فى الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفى الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء من حيث الإنتاج والتجارة بغرض الكشف عن الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الإقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الخارجية، والمخاطر المحتملة للتعامل مع هذه الأسواق. كما أشتملت الدراسة على البحث فى الطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة فى كل من دول حوض النيل وفى تجارتها الخارجية بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر، وهذه الدول سواء فى مجال التعاون الفنى أو الاستثمار الزراعي أو التبادل التجاري، وتلى ذلك البحث فى الموارد الزراعية المتاحة وانماط استغلالها وإنتاجيتها إلى جانب المشاكل والمعوقات التى تواجه إستغلال الفرص المتاحة للتنمية مع مراجعة الإطار التنظيمى والمؤسسي للزراعة المصرية بغرض الكشف عن إيجابياته وسلبياته فى إدارة القطاع ...ولقد أنتهت الدراسة، وبعد إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى ضوء النتائج التى أستخلصت من الأجزاء السابقة بالدراسة، إلى تحديد مجموعة من المبادئ العامة والتى يستند عليها الإطار العام للسياسات والأدوات المقترحة والموصى بها من قبل الدراسة لتحقيق الأهداف المستقبلية مع طرح السياسات والأدوات التفصيلية لإدارة القطاع، وبما فى ذلك تقديم مقترح لخطة العمل الإداري للقطاع.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة وجود الاحتمالات الكبيرة لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لاحتياجاتها منه من السوق الدولية وخاصة من القمح والحبوب الخشنة إلى جانب وجود الاحتمالات المستقبلية المؤكدة على أرتفاع تكلفة واردات الغذاء..كما خلصت الدراسة إلى وجود الفرص لإستيراد مصر الحيوانات الحية بغرض إنتاج اللحوم، والبذور الزيتية، وألياف القطن من بعض دول حوض النيل إلى جانب الدخول فى مشروعات مشتركة مع بعض هذه الدول لزيادة الإنتاج السمكى بها وبما يفيد فى تحرير جانب من الموارد الزراعية المصرية (خاصة من زراعة الأعلاف)، وإعادة تخصيصها لزراعات القمح والحبوب الخشنة والتى يعد التوسع فى إنتاجها من أولويات الإنتاج المحلى، ولقد خلصت الدراسة إلى تحديد السياسات والأدوات اللازمة لإدارة القطاع الزراعي وتحقيق أهدافه المستقبلية متضمنة فى ذلك سياسات الدعم، واستخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية، وضرائب المبيعات على الواردات من المحاصيل البستانية، وكذلك التأمين ضد المخاطر التى تواجه الزراعة، وتحفيز نظم الزراعة التعاقدية فى الزراعة المصرية، إلى جانب أهمية مراجعة بعض التشريعات الزراعية خاصة ما يتصل منها بصيانة الموارد المائية والأرض الزراعية.

“Management of Egyptian Agriculture in the light of Local and International Changes”

Abstract

Agricultural policies and tools represent the major aspects for managing the agricultural sector. Such policies have objectives to achieve. This can’t be achieved in isolation of the trends of the international food market, which witnessed rapid changes in the last few years that must be taken into consideration. Also, there is the Egyptian movement towards cooperation and developing economic relations with countries of the Nile basin. This might imply technical cooperation, investment, or agricultural commercial exchange, which might have its impact on allocation of agricultural resources, and achieving objectives of local agricultural development. Again, this represents another dimension having considerations in determining policies and programs of managing the agricultural sector. Most importantly, this must be based on research of available resources, patterns of utilization, and productivity; in order to discover available opportunities and latent capacities to increase productivity and agricultural area; in addition to facing problems and obstacles of local agricultural development.

To achieve the aforementioned considerations, the present study investigated the relative advantages of the Egyptian agriculture in the production of major food stuffs, current situation, and future prospective of the international food market, as for production and trade, to discover available areas and opportunities, to let the national economy benefit from commercial transactions with foreign markets, and face possible dangers of engaging with such markets. Also, the study investigated the available and latent agricultural production capacities in each country in the Nile basin, as for its foreign trade, to discover areas and opportunities of cooperation; develop agricultural economic relations between Egypt and such countries; in the fields of technical cooperation, agricultural investment, and commercial exchange. In addition, the study investigated available agricultural resources, patterns of utilization, productivity, problems and obstacles hindering utilization of available development opportunities; and revision of the institutional and organizational framework of the Egyptian agriculture to discover pros and cons in its management. Accordingly, the study concluded a group of general principles for the general framework of suggested and recommended policies and tools to achieve the future objectives; and presented detailed policies and tolls to manage the sector, including a proposal for the administrative action plan.

The most important conclusions of the study are as follows:

- There is a high probability of facing difficulty in meeting food needs from the international market, especially of wheat and grain.
- There is a high possibility of increasing costs of imported food.
- For Egypt, there are opportunities to import livestock to produce meat, oil seeds, and cotton fibers, from some of the countries of the Nile basin.
- It is possible to participate with such countries in joint ventures for fish production, to liberate some of the Egyptian agricultural resources, especially in fodder production, to be allocated to wheat and grain.

Finally, the study presents policies and tools necessary to manage the agricultural sector and achieve future targets, including subsidy policies, using quota system and tariffs, sales tax on imported horticultural crops, insurance against agricultural risks, incentives for contractual agricultural systems, and revision of some agricultural legislations related to maintenance of water resources and agricultural lands.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
(1) أهمية الدراسة	أ
(2) المشكلة البحثية	أ
(3) أهداف الدراسة	ب
(4) المنهج البحثى	ج
(5) الإطار التفصيلى للدراسة	ج
الفصل الأول: الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	1
1- المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية.	1
2- الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	5
3- الحالة الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء.	12
الفصل الثانى: القدرات الإنتاجية الزراعية، والتجارة الخارجية للسلع الزراعية في دول حوض النيل.	29
1- المساحة الكلية والسكان.	29
2- الأراضي الزراعية والغابات.	30
3- الموارد المائية.	32
4- الثروة الحيوانية.	33
5- نظم الزراعة واستغلال الأراضي المنزرعة.	37
6- العمالة الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج والإنتاجية الزراعية	40
7- التجارة الدولية والتبادل التجارى الزراعي بين مصر وباقى دول الحوض.	43
8- الموارد السمكية.	44

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الزراعة المصرية (الموارد والأهداف والسياسات الجارية).	**49**
1- الزراعة في الاقتصاد الوطنى.	**49**
2- الأراضي الزراعية والموارد المائية.	**54**
3- التركيب المحصولي والإنتاجية.	**57**
4- الفاقد من الإنتاج الزراعي.	**61**
5- الإطار التنظيمى والمؤسسي للقطاع الزراعي.	**61**
الفصل الرابع: أهداف التنمية وإدارة القطاع.	**83**
1- التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، والتعاون الزراعي مع دول حوض النيل، وأهداف التنمية الزراعية المحلية.	**83**
2- إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية.	**85**
3- محددات وفرص وسياسات تحقيق أهداف التنمية الزراعية.	**87**
4- الزراعة التعاقدية أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفي إدارة القطاع.	**107**
5- خطة العمل الإداري للقطاع.	**109**
نتائج وتوصيات.	**116**
مراجع	**135**
ملاحق	**138**

مقدمة

(1) أهمية الدراسة:

تعد إدارة القطاع الزراعى بما تشتمل عليه من سياسات وبرامج ومشروعات من أهم العوامل المؤثرة والفاعلة فى تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة محلياً إلى جانب استغلال الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الاقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الدولية الأخرى000 وهنا تشير المؤشرات إلى تراجع دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى، حيث تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى، فضلاً عن تباطؤ معدلات النمو فى استيعابها للقوى العاملة، على الرغم مما هو متواجد من فرص وإمكانيات لتحسين هذا الدور وزيادة الإنتاج من الغذاء، وهو ما يبرر فى غالب الأحوال بضعف معدلات الأداء بالقطاع وبما يعزى بدوره إلى ضعف إدارة القطاع حيث ضعف الموائمة ما بين أهداف التنمية الزراعية والسياسات والأدوات المختارة لتحقيق هذه الأهداف000 ولهذا تأتى أهمية الدراسة الحالية للبحث فى الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والسياسات والأدوات الموائمة لاستغلال هذه الفرص وبما يحسن من إدارة القطاع، وتطوير أداءه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف .

(2) المشكلة البحثية:

إذا كانت السياسات الزراعية وأدواتها تشكل محاور إدارة القطاع الزراعى، فإن لهذه السياسات أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها والتى لا يمكن تحديدها بمعزل عن اتجاهات السوق العالمية للغذاء والتى سجلت تغيرات متسارعة فى السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها فى الحسبان عند تحديد أهداف التنمية الزراعية، ومن ثم تحديد السياسات والأدوات الإدارية التى تتوافق مع تحقيق هذه الأهداف000 فتعامل السوق المحلية مع السوق العالمية للغذاء (تصديراً واستيراداً) قد تحكمه الرغبة فى تحقيق مكاسب اقتصادية أو تجنب مخاطر معينة مما قد يستلزم هيكلة الإنتاج المحلى الزراعى فى اتجاه معين، ومن ثم إعادة تخصيص الموارد الزراعية فى الاتجاه الذى يساعد على ذلك، ومما يستوجب وجود السياسات والأدوات الضامنة لتحقيق هذا الاتجاه .

وفى هذا الإطار أيضاً فقد فرضت المشكلة الأخيرة مع دول حوض النيل حول المياه، ضرورة تعاون مصر وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، وهو ما قد ينطوى على

تعاون فنى أو استثمارات أو تبادل تجارى زراعى، وهو ما قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية000 فثراء دول الحوض فى مواردها الزراعية من أرض، ومياه، وثروات حيوانية، وعلى سبيل المثال، قد تتوافر معها الفرص أمام مصر للاستثمار الزراعى فى هذه الدول أو لزيادة التبادل التجارى معها فى سلع زراعية معينة، وبما يسمح بتحرير موارد زراعية مصرية للاستغلال فى إنتاج غيرها من السلع، وهو ما ينعكس وبطبيعة الحال على أهداف التنمية الزراعية وعلى السياسات والأدوات المرتبطة بتحقيقها 00

ومع ذلك تبقى هناك الموارد الزراعية المتاحة (المستغلة وغير المستغلة)، والإمكانيات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج بالقطاع الزراعى المصرى والتى تعد هى المحدد الأول لأهداف التنمية الزراعية وما يرتبط بها من سياسات فى إطار الدور المستهدف للقطاع فى الاقتصاد الوطنى، وما يوجد به من فرص للتنمية الزراعية ومشاكل ومعوقات تواجه استغلال هذه الفرص، بما قد تتضمنه هذه المشاكل أو المعوقات من جوانب فنية أو إدارية وتنظيمية، أو مؤسسية000 ومن هنا فإن البحث فى الجوانب المشار إليها من قبل وبغرض تحديد السياسات والأدوات التى تتوافق مع تحسين إدارة القطاع وأداءه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف، يمثل المشكلة البحثية للدراسة الحالية.

(3) أهداف الدراسة:

فى إطار المشكلة البحثية للدراسة، وما تتضمنه من البحث فى تحسين إدارة القطاع الزراعى بما تتضمنه من سياسات وأدوات تتوافق مع تحقيق الأهداف المخططة، يمكن تحديد الأهداف التفصيلية للدراسة فى النقاط التالية:

- البحث فى المزايا النسبية للزراعة المصرية فى الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفى الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمى للغذاء من حيث الإنتاج وأسعار وتجارة السلع الزراعية والغذائية، وبغرض استشراف المخاطر المحتملة للتعامل فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية بالنسبة للدول المستوردة للغذاء، ومن ثم تحديد أولويات التوسع فى الإنتاج المحلى من السلع الغذائية المستوردة فى ظل المخاطر المحتملة.
- البحث فى الموارد الزراعية، والطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة فى كل من دول حوض النيل، وفى تجارتها الخارجية، بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر وهذه الدول.

- **مراجعة وتحليل دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى إلى جانب البحث فى مواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها، بغرض الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والمشاكل والمعوقات التى تواجه استغلال هذه الفرص.**
- **مراجعة الإطار التنظيمى والمؤسسى للزراعة المصرية وبغرض الكشف عن ما قد ينطوى عليه هذا الإطار من ايجابيات أو جوانب قصور لها تأثيرها على إدارة القطاع، بما تشتمل عليه من سياسات وأدوات، وبغرض الكشف عن جوانب التطوير اللازمة لتحسين إدارة القطاع وأداءه.**
- **استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار الواقع المحلى للزراعة المصرية، والتعاون وتطوير العلاقات الزراعية مع دول حوض النيل، والتعاملات التجارية الزراعية لمصر مع السوق العالمية للغذاء، فى ضوء التوقعات المستقبلية فى هذه السوق، وما قد ينطوى عليه التعامل معها من مخاطر محتملة.**
- **تحديد فرص ومحددات تحقيق الأهداف المنتظرة للتنمية الزراعية، وما يرتبط بكل منها من سياسات وأدوات مقترحة لتطوير إدارة القطاع وتحسين أداءه نحو تحقيق هذه الأهداف.**

(4) المنهج البحثى:

استندت الدراسة فى تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفى الذى يستند على الأسس والمبادىء الاقتصادية، ومتضمناً فى ذلك مختلف العوامل والمتغيرات المحددة والمؤثرة فى تشكيل أهداف التنمية الزراعية، وما يرتبط بتحقيقها من سياسات وأدوات إدارية000 ولقد استندت الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج على البيانات والمعلومات التى توافرت لديها من مصادر وطنية ودولية، وعلى البيانات والمعلومات التى توافرت من خلال بحوث ودراسات سابقة محلية، ودولية.

(5) الإطار التفصيلى للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تضمنت الدراسة أربع فصول رئيسية تضمن الفصل الأول منها، دراسة الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية، ومتضمناً دراسة الميزة النسبية للزراعة المصرية فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، إلى جانب دراسة وتحديد الأسواق الدولية المصدرة للسع الغذائية المستوردة بالسوق المحلية، ثم دراسة وتحليل الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمية للغذاء000 أما الفصل الثانى فقد تناول دراسة الموارد والقدرات الإنتاجية الزراعية

فى دول حوض النيل إلى جانب تجارتها الخارجية من السلع الزراعية، ومستخلصاً من ذلك مقترحات مجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر، ومجموعة هذه الدول000 ويختص الفصل الثالث بالتعريف بالزراعة المصرية من حيث دورها فى الاقتصاد الوطنى، ومواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها واستخلاص فرص التنمية المتاحة، ثم التعريف بالإطار التنظيمى والمؤسسى، واستخلاص إيجابياته وسلبياته بالنسبة لإدارة القطاع وتحقيق أهدافه000 أما الفصل الرابع فقد تناول إدارة القطاع الزراعى بعد استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار المتغيرات المحلية والدولية المتوقعة، وحيث تناول محددات وفرص وسياسات تحقيق الأهداف التفصيلية للتنمية الزراعية إلى جانب دراسة نظام الزراعة التعاقدية كأداة هامة فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفى إدارة القطاع الزراعى، وحيث ينتهى هذا الفصل بإعداد مقترح خطة العمل الإدارى للقطاع .

الفصل الأول

الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

الفصل الأول: الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

تسعى مصر، وكغيرها من الدول، إلى تحقيق أعلى قدر من المكاسب من تعاملاتها التجارية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية عن طريق تنظيم وتوجيه إنتاجها الوطنى، تبعاً لمؤشرات هذه الأسواق، وفي الإتجاه الذي يحقق تعظيم مكاسبها الإقتصادية من الموارد المستغلة في الإنتاج، وبما يتوائم مع إمكانياتها المتاحة، وما يوجد من قيود فنية، وإقتصادية، وإجتماعية... وتأتى المكاسب الإقتصادية المتوقعة من هذه التعاملات من خلال ما يصدر من سلع زراعية يتميز الإنتاج الوطنى منها بميزة نسبية كبيرة، وإستيراد ما قد لا تتوافر به الميزة النسبية في إنتاجه... ومع ذلك فإن للتعاملات التجارية في هذه الأسواق مخاطرها التى قد تفقد معها بعض الأطراف المكاسب الإقتصادية المنتظرة منها أو جانباً منها، كما قد يكون لهذه المخاطر تأثيراتها غير المرغوبة من المنظور الإجتماعي أو السياسي، وهو ما يتطلب أن يكون لهذه المخاطر مكانها عند وضع سياسات وبرامج تنظيم وتوجيه الإنتاج الوطنى من السلع الزراعية.... ولقد كشف الإرتفاع الكبير في أسعار الغذاء بالأسواق الدولية في عام 2008/2007 عن ما يمثله ذلك من مخاطر واجهت الكثير من الدول المستوردة للغذاء آنذاك حيث أرتفاع تكلفة وارداتها من الغذاء في بعض الحالات، وفي صعوبة تدبير إحتياجاتها من الغذاء في حالات أخرى... إن تحليل الأوضاع الجارية في الأسواق الدولية، وتوقعاتها المستقبلية، بما يتضمنه ذلك من مؤشرات يمكن أن تعكس ما قد تنطوي عليه التعاملات التجارية في هذه الأسواق من مخاطر يعد من أغراض الفصل الحالي من الدراسة، بعد الإشارة إلى ما يتميز به الإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية من مزايا نسبية، والتعريف بالأسواق الدولية للسلع الزراعية.

(1) المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية:

يشير مفهوم الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع إلى المقابلة فيما بين التكلفة الحقيقية للسلع في السوق المحلية، وتكلفتها الحقيقية بالسوق العالمية. فإذا ما وجدت القيمة الأقل بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على وجود الميزة النسبية للإنتاج الوطنى منها، ومن ثم إمكانية إنتاجها وتصديرها إلى السوق العالمية، أما إذا ما وجدت القيمة الأعلى للتكلفة بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على غياب الميزة النسبية للإنتاج الوطني من هذه السلعة، ومن ثم أفضلية تدبير الإحتياجات المحلية منها من السوق العالمية... ويغلب قياس الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع بالمؤشرات المعروفة والمسماة

" بمؤشر تكلفة المورد المحلي "، " ومؤشر صافى العائد الإقتصادي من السلعة موضوع القياس".

إن قياس مؤشرات الميزة النسبية (المشار إليها) وتحديد مستواها يحكمه من ناحية مستوي الإنتاجية، وأسعار وتكلفة الموارد المستغلة في إنتاج السلعة موضوع القياس في السوق المحلية، كما يحكمه من ناحية أخري مستوي الإنتاجية وتكلفة الإنتاج لنفس السلعة بالسوق العالمية.. كما تتأثر هذه العوامل بدورها بالكثير من المتغيرات الأخري مثل التطورات التكنولوجية في الإنتاج، وكفاءة الإدارة والتشغيل، والتغيرات السعرية وغيرها سواء على جانب السوق المحلية، أو على جانب السوق العالمية والتى يغلب تباين معدلات التغير بها بالسوق المحلية عنه بالسوق العالمية، مما يجعل من التباين في مستوي قيمة مؤشرات الميزة النسبية من إنتاج السلعة من وقت إلى آخر من الإحتمالات الواردة... فقد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أى من السلع في مرحلة زمنية معينة، ينتفى بعدها وجود الميزة النسبية من إنتاجها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها على جانب السوق المحلي أو السوق العالمية أو كلاهما... كما قد لا تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع في مرحلة زمنية معينة، ويتأكد بعدها وجود الميزة النسبية للإنتاج المحلى منها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها والمرتبطة بإنتاج السلعة سواء في السوق المحلية أو العالمية. كذلك قد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج السلعة على مدي طويل من الزمن مع تغير قيمة مؤشر قياسها من مرحلة إلى أخري عبر هذا المدي من الزمن، وبما يعكس تغير أولويات الإنتاج منها بالقياس إلى غيرها من السلع الزراعية الأخري مع محدودية الموارد الزراعية المتاحة للإستغلال والإنتاج... وقد تعبر الحالة الأخيرة عن حالة الزراعة المصرية، كما تشير إلى ذلك نتائج دراسات سابقة.

إن مصر تعد مستورداً صافيا للكثير من السلع الزراعية والغذائية، ومن أهمها القمح، والأذرة، والبقوليات، وزيوت الطعام، والسكر، واللحوم، ومنتجات الألبان، كما تعد من الدول المصدرة للبعض من المحاصيل الحقلية منها القطن، والأرز، والفول السودانى، وعباد الشمس والكتان وذلك بالإضافة إلى صادراتها من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة في صورتها الخام أو الطازجة أو في صورة نصف مصنعة، وحيث تكاد تنحصر غالبية تعاملاتها التجارية مع الأسواق الدولية للسلع الزراعية تصديراً واستيرادا في هذه المجموعات من السلع الزراعية والغذائية ... ولقد حظى تقدير مؤشرات الميزة النسبية للإنتاج المحلي من هذه المحاصيل باهتمامات بعض الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة سابقة[1] لمعهد التخطيط القومى مستندة في ذلك على متوسطات الإنتاجية، والأسعار، والتكلفة الحقيقية (وفقا لمبدء

---

[1] معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية، والسياسات الزراعية في اطار السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة ، فبراير 1998.

تكلفة الفرصة البديلة) لهذه المحاصيل عن السنوات 1990-1992.. كما تلي ذلك دراسة أخري[2] لنفس المعهد تناولت تقدير هذه المؤشرات وفقا لنفس الأسس ومستندة في ذلك على متوسطات الإنتاجية والتكلفة الحقيقية لهذه المحاصيل عن السنوات 1996/1995-1999/1998، ... كما جاءت دراسة ثالثة[3] لنفس المعهد لتتناول تقدير هذه المؤشرات في ضوء أسعار تصدير، وإستيراد المحاصيل الزراعية المشار إليها لعام 2006، ووفقا لمتوسطات إنتاجيتها، وتكلفتها الحقيقية عن نفس العام ... كما تناولت هذه الدراسة أيضاً تقدير هذه المؤشرات وفقا للتوقعات السعرية لعام 2009 بالسوق العالمية لهذه المجموعة من المحاصيل، وتوقعات التكلفة الحقيقية للإنتاج منها عن نفس العام، حيث كانت التوقعات بإنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية بالسوق العالمية خلال عام 2009 عن المستويات التى وصلت إليها خلال عام 2008/2007 وإن كان من المتوقع بقاءها عند مستويات أعلى عن تلك التى كانت سائدة قبل عام 2008/2007.... ومن بين المؤشرات التى تناولت الدراسات الثلاث المذكورة تقديرها مؤشر صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من مياه الري المستخدمة في إنتاج المحاصيل التى اشتملت عليها هذه الدراسات، والمبينة بالجدول رقم (1)، والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية:

- **وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في إنتاج المحاصيل التصديرية، والمحاصيل البديلة للواردات والمشار إليها، وإن تباينت فيما بينها من حيث صافى العائد الإقتصادى من إنتاجها، ومن ثم التباين في أولويات التوسع في زراعتها في ضوء محدودية الموارد الزراعية المتاحة للإنتاج.**
- **مع وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في إنتاج المحاصيل المشار إليها، إلا أن هناك الاستثناءات بالنسبة لبعض المحاصيل ومنها محصولي الشعير، وفول الصويا حيث وجود الميزة النسبية الهامشية للإنتاج منها ومن ثم تدنى أولوية إنتاجها بين المحاصيل الأخري في أغلب سنوات الفترة 1990-2006، بل وغياب الميزة النسبية في الإنتاج منها في بعض سنوات هذه الفترة.**
- **وجود التباين في مستوي مؤشر الميزة النسبية (صافى العائد الاقتصادي) من إنتاج المحصول الواحد من عام إلى آخر أو فترة زمنية إلى أخري، وبما يعكس تأثير التغيرات في العوامل والمتغيرات الحاكمة والمحددة لمستوي العائد الإقتصادي منها، والمشار إليها من قبل.**

---

[2] معهد التخطيط القومي ، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (142)، القاهرة ، يناير 2001.

[3] معهد التخطيط القومي ، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (213)، القاهرة ، فبراير 2009.

- **تشير الإستخلاصات السابقة إلى عدم جدوي القياس أو التقدير التاريخى لمؤشرات الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية، والحاجة إلى المتابعة المستمرة للعوامل والمتغيرات الحاكمة والمؤثرة في الإنتاجية والتكلفة الحقيقية المحلية لهذه المحاصيل، وكذلك متابعة العوامل والمتغيرات المؤثرة على تداولها بالأسواق، واستخلاص التوقعات المستقبلية بشأنها بغرض تنظيم وتوجيه الإنتاج المحلى بما يعظم العائد الإقتصادي من الموارد المستغلة في إنتاجها.**

جدول رقم (1) صافى العائد الإقتصادي للمتر المكعب من مياه الري المستخدمة في زراعة المحاصيل الرئيسة

المحصول	(1)(1992-1990)		2(1999/98-1996/95)		3(2006)		3(2009)	
	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب
(أ) محاصيل شتوية:								
1- قمح	0,358	8	0,463	4	0,628	9	1,870	3
2- شعير	0,164	12	(0,073)	9	0,377	12	1,641	5
3- فول	0,460	5	0,593	3	0,407	11	0,407	12
4- عدس	0,563	2	0,239	7	0,228	14	0,228	14
5- حلبة	0,264	9			0,374	13	0,374	13
6- ترمس	0,440	7			0,566	10	0,566	11
7- حمص	0,202	11	0,432	5	0,805	6	0,805	9
8- كتان	0,138	13			1,686	3	1,845	4
9- بنجر سكر	0,445	6	0,167	8	0,735	7	0,931	8
10- برسيم التحريش	0,164	12			1,055	5	1,087	7
11- برسيم مستديم	0,245	10			0,632	8	0,634	10
12- بصل	0,503	4	0,316	6	1,494	4	1,494	6
13- ثوم	0,567	1	1,432	1	7,926	1	7,926	1
14- طماطم	0,533	3	0,649	2	2,785	2	2,785	2
(ب) محاصيل صيفى								
1- قطن	0,381	2	0,339	4	0,811	3	0,659	5
2- أرز	0,027	10	0,114	5	0,237	10	0,575	7
3- ذرة شامي	0,112	8	0,085	6	0,267	9	0,9704	4
4- ذرة رفيعة	0,069	9			0,291	7	0,291	9
5- فول سودانى	0,368	3	0,944	1	0,519	4	1,112	2
6- فول صويا	0,025	11	(0,015)	9	0,141	11	0,577	6
7- سمسم	0,159	5			0,499	5	0.499	8
8- عباد شمس	0,116	7	0,033	8	0,344	6	0,064	11
9- قصب سكر	0,121	6	0,036	7	0,284	8	0,274	10
10- بطاطس	0,351	4	0,418	2	1,039	2	1,039	3
11- طماطم	0,559	1	0,368	3	1,121	1	1,121	1

المصدر:

(1) معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة، فبراير 1998.

(2) معهد التخطيط القومي، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (142)، القاهرة، يناير 2001.

(3) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (213)، القاهرة، فبراير 2009.

(2) الأسواق الدولية للسلع الزراعية:

تنشأ مخاطر التعامل في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، وبصفة خاصة بالنسبة للدول المستوردة للغذاء عن عوامل متنوعة قد تختلف من سلعة إلى أخري ومن وقت إلى آخر.. ومن بين هذه العوامل- وعلى سبيل المثال- قلة أعداد الدول المصدرة للسلعة الغذائية أو قلة إنتاجها بالقياس إلى أعداد الدول المستوردة لها أو حجم الطلب عليها، ومن ثم إحتمالات وجود الإحتكار... كما قد يمثله تدهور إنتاج الدول المصدرة للسلعة لأسباب قهرية، أحد هذه العوامل، فضلاً عن ما قد يمثل انخفاض المتاح للتصدير في هذه الدول بسبب سياستها الإقتصادية المحلية، إحدي الحالات الأخري لنشأة هذه المخاطر... ولهذا، ومع شمولية قائمة الواردات المصرية للسلع الغذائية المشار إليها من قبل، فقد يكون من المفيد التعريف بالأسواق الرئيسية الدولية المصدرة للسلع الغذائية ذات الوزن النسبى الكبير في هذه القائمة....

إن استقراء إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنشورة عن الصادرات الدولية[1] من السلع الغذائية خلال العقود الأخيرة تكشف عن مجموعات الدول التى تعد في حكم المصدر الصافى لكل من هذه السلع، كما تكشف متابعة هذه الإحصاءات عبر الزمن إلى السمة العامة أو المشتركة بين هذه المجموعات، وكذلك التباينات فيما بينها والتى يمكن إستخلاصها فيما يلى:

- **تتشكل المجموعة التى تعد في حكم المصدر الصافى لأي من السلع الغذائية، من عدد محدود من الدول بالقياس إلى عدد الدول المستوردة لها، والمكتفية ذاتياً منها، مع تباين أعداد دول هذه المجموعة من سلعة إلى أخري.**
- **يتواجد ما بين مجموعة الدول المصدرة لأي من هذه السلع عدد أقل من دول المجموعة، والذي يأتى في مراكز متقدمة بين دول المجموعة وفقا للوزن النسبى لصادراتها من السلعة في إجمالي الصادرات الدولية منها، كما يتواجد عدداً آخر من هذه الدول والذي يأتى في مراكز متأخرة بين دول المجموعة وفقا للمساهمة النسبية لكل منها في إجمالي الصادرات.**
- **قد تختلف دول المراكز المتقدمة داخل المجموعة من حيث ترتيبها من عام إلى آخر تبعاً للتباين في حجم صادراتها ووزنه النسبى من عام إلى آخر، ومع ذلك تظل في دائرة المراكز المتقدمة، وكذلك أيضاً قد تختلف دول المراكز المتأخرة داخل المجموعة في ترتيبها من عام إلى آخر تبعا للتباين في الأوزان النسبية لمساهمتها النسبية في**

(1) ww. FAo state, trade, crops and livestock products.

إجمالي الصادرات من السلعة- وفي حالات أخري قد تخرج دولة أو أكثر من دول المراكز المتأخرة إلى خارج مجموعة الدول المصدرة للسلعة لفترة زمنية تقصر أو تطول مع غياب صادراتها من السلعة أو تحولها إلى دولة مستوردة لها.. وقد يقابل ذلك من جهة أخري دخول دولة أو أكثر إلى قائمة المجموعة المصدرة وبمساهمة هامشية في إجمالي الصادرات الدولية من السلعة.

- **يغلب تواجد البعض من الدول في أكثر من مجموعة من الدول المصدرة للسلع الغذائية حيث مشاركتها في تصدير أكثر من سلعة، وقد يأتى تواجد البعض منها في المراكز المتقدمة داخل قائمة هذه المجموعات أو في المراكز المتأخرة بها في حالات أخري.**

هذا ومن نماذج هذه المجموعات من الدول، والتى أستخلصتها دراسة سابقة لمعهد التخطيط القومي[5] ومن خلال إستقراء الإحصاءات المنشورة عن السنوات (2001-2005) في حالة كل من السلع الغذائية الرئيسية في قائمة الواردات المصرية ما يمكن بيانه- وعلى سبيل المثال- بالجدول رقم(2)، والتى يمكن أن يستخلص منها:

- **تضم المراكز المتقدمة في قائمة الدول المصدرة للقمح إحدي عشر دولة، بلغت مساهماتها النسبية في إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها نحو 89,0% منها، ويأتى في مقدمة هذه الدول وعلى الترتيب كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، وأستراليا، والأرجنتين، وروسيا الإتحادية والتى بلغت مساهماتها النسبية نحو76,4% من إجمالي هذه الصادرات... أما الدول الأخري والتى تأتى في المراكز المتأخرة بقائمة هذه المجموعة فبلغت مساهماتها النسبية نحو11% من إجمالي الصادرات الدولية لهذه السلعة. وبما يشير إلى هامشية المساهمة النسبية للدولة منها في هذه الصادرات.**
- **تضم قائمة مجموعة الدول المصدرة للأذرة الشامي عدداً أقل من الدول بالقياس إلى قائمة مجموعة القمح حيث تشمل المراكز المتقدمة بقائمة الأذرة ثمان دول، ساهمت بما نسبته 93,5% من إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها، ويأتى في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وبمساهمة نسبية بلغت أكثر من نصف الصادرات الدولية منه ثم يليها في ذلك وعلى الترتيب كل من الأرجنتين، والصين، وفرنسا والبرازيل، حيث تصل بذلك المساهمات النسبية لهذه الدول الخمس ما يقرب من 89,3% من إجمالي صادراته الدولية... أما الدول الأخري والتى تأتي في المراكز المتأخرة بقائمة هذه المجموعة فتساهم بنصيب هامشي في هذه الصادرات.**

[5] معهد التخطيط القومي، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، .....مصدر سابق.

- **وبالنسبة لقوائم مجموعات الدول المصدرة للبقوليات فتشير إلى تركز الصادرات الدولية من الفول في عدد محدود من الدول ممثلة وعلى الترتيب في كل من أستراليا، وفرنسا، إنجلترا، والصين، حيث بلغ إجمالي صادرات الدول الأربع ما نسبته 90,2% من إجمالي الصادرات الدولية منه... وكذلك الحال أيضاً في حالة محصول العدس، وإن كان بدرجة أقل من التركز بين الدول الممثلة في المراكز المتقدمة داخل قائمة مجموعة الدول المصدرة له، والتى يأتى في مقدمتها وعلى الترتيب كل من كندا، وأستراليا، وتركيا، والهند، والولايات المتحدة، وعلى النحو المبين بالجدول المشار إليه.**
- **وفي حالة بذور زيوت الطعام والممثلة في كل من فول الصويا، وعباد الشمس والسمسم، فإن قوائم المجموعات الدولية المصدرة لها تكشف عن تركز الصادرات الدولية من بذور فول الصويا في عدد محدود من الدول والتى يأتى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم البرازيل، والأرجنتين، وباراجواي، وكندا حيث بلغت المساهمة النسبية للدول الخمس ما يقرب من 95,4% من إجمالي الصادرات الدولية من هذه البذور... أما بالنسبة لقائمة مجموعة الدول المصدرة لبذور عباد الشمس فتعد أكثر إتساعاً وأقل تركزاً عنه في حالة مجموعة فول الصويا، .. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لقائمة مجموعة الدول المصدرة لبذور السمسم، حيث تزداد إتساعاً، وتقل تركزاً عنه في حالة مجموعة بذورعباد الشمس، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (2).**
- **وبالنسبة لقوائم مجموعات الدول المصدرة لزيوت الطعام فتكشف عن تركز الصادرات الدولية من زيوت ثمار ونوي النخيل في كل من ماليزيا، وأندونيسيا على الترتيب حيث بلغت جملة صادراتها منه ما نسبته 88,5% من إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها، بينما تتسع قوائم مجموعات الدول المصدرة لزيوت الأذرة، وفول الصويا، وعباد الشمس لعدد كبير نسبيا من الدول المصدرة وإن كان هناك تركز لنسبة كبيرة من الصادرات الدولية في عدد محدود من دول هذه المجموعات الثلاث، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 49,3% من إجمالى الصادرات الدولية من زيت الأذرة، كما ساهمت الأرجنتين بنسبة بلغت نحو41,8%، 30,5% من الصادرات الدولية من زيوت فول الصويا، وزيت عباد الشمس على الترتيب، كما ساهمت البرازيل بنسبة بلغت نحو 23,5% من صادرات زيت فول الصويا، كما**

ساهمت أوكرانيا بنسبة بلغت نحو21,2% من صادرات زيت عباد الشمس (جدول رقم2).

جدول رقم (2) الدول الرئيسية المصدرة للسلع الغذائية الرئيسية في قائمة الواردات المصرية ومساهماتها النسبية في إجمالى الصادرات الدولية منها في السنوات (2001-2005)

الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية (%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية(%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية
(1) القمح:	* الصين (5,4%)	* رومانيا (7,4%)
* الولايات المتحدة الامريكية (23,6%)	* روسيا الاتحادية (1,4%)	* روسيا الإتحادية (6,9%)
* فرنسا (13,4%)	* سوريا (1,2%)	* الأرجنتين (5.3%)
* كندا (12,7%)	* أخرى (7,2%)	* الولايات المتحدة الأمريكية (4,6%)
* أستراليا (12,7%)		* أوراجواي (3,9%)
* الأرجنتين (8,1%)	4- عدس:	* أخري (20,2%)
* روسيا الإتحادية (5,9%)	* كندا (36,8%)	
* المانيا (4,1%)	* أستراليا (13,6%)	7- بذور السمسم:
* أوكرانيا (2,9%)	* تركيا (13,2%)	* الهند (22,0%)
* طازخستان (2,7%)	* الهند (11,7%)	* السودان (19,1%)
* إنجلترا (2,2%)	* الولايات المتحدة (10,8%)	* أثيوبيا (10,0%)
* المجر (1,0%)	* سوريا (3,0%)	* نيجيريا (5,5%)
* أخرى (11,0%)	* الصين (2,5%)	* مينامار (3,5%)
	* نيبال (1,6%)	* باكستان (3,4%)
2- الأذرة الشامي:	* أخرى (6,8%)	* تنزانيا (2,6%)
* الولايات المتحدة الأمريكية (53,6%)		* تايلاند (2,1%)
* الأرجنتين (13,1%)	5- بذور فول صويا:	* بوركينا فاسو (2,1%)
* الصين (10,3%)	* الولايات المتحدة الأمريكية (46,3%)	* فنزويلا (1,9%)
* فرنسا (8,2%)	* البرازيل (31,1%)	* أخري (28,0%)
* البرازيل (4,1%)	* الأرجنتين (12,9%)	
* المجر (1,8%)	* باراجوى (3,6%)	8- زيت ثمار ونوي النخيل:
* أوكرانيا (1,3%)	* كندا (1,4%)	* ماليزيا (53,2%)
* جنوب افريقيا (1,1%)	* أخري (4,6%)	* أندونيسيا (35,3%)
* أخري (6,5%)		* أخري (11,5%)
	6- بذور عباد شمس:	9- زيت الأذرة:
3- فول:	* فرنسا (15,0%)	* الولايات المتحدة الامريكية (49,3%)
* أستراليا (34,8%)	* المجر (13,4%)	* فرنسا (3,9%)
* فرنسا (29,0%)	* أوكرانيا (13,4%)	* كندا (2,7%)
* أنجلترا (21,0%)	* بلغاريا (9,9%)	* أخرى (44,4%)